المحور الثاني: نشأة وتطور علم تحليل السياسات العامة

في كتابهما الموسوم The Policy Sciences دعا "دانيال ليرنر" و "لاسويل" إلى بناء علم للسياسات يولد و يوظف المعرفة المتخصصة في مختلف الحقول العلمية، وقد لفتا الأنظار لحاجة هذا الحقل الجديد إلى ذكاء من نوع خاص، وإلى استخبار معلوماتي متقدم ولطرق وأساليب بحثية وتفسيرات تعكس وجهات النظر المختلفة من أجل تمكين صناع السياسات العامة للتوصل إلى البدائل العلمية لحل المشكلات العامة، فهما بمعنى آخر شخص الحاجة إلى المزيد من التعمق والتحليل والبحث في البدائل والخيارات التي ينتقي منها السياسيون أفكارهم ومقترحاتهم لصنع السياسات العامة.

في عام 1967 أسهم دور " Daor" في مقالة نشرها في مجلة الإدارة العامة في بيان هام من أسماهم بمحللي السياسات العامة الذين يرى وجوب اعدادهم وتأصيلهم في برامج جامعية متخصصة ليتولوا دراسته وبحث وتحليل المشكلات العامة ليتقدموا بمقترحاتهم للمشرعين وللمنظمات الحكومية التي تستعين بهم لعدم تفرغ القيادات السياسية لعدم تأهلها للقيام بهذه المهمة.

وفي عام 1968 أصدر "درور" كتابه "صنع السياسات العامة: إعادة النظر"، ليؤكد دعوته على أهمية صنع السياسات العامة من قبل السلطة التشريعية، فاستجاب الكونغرس الأمريكي لهذه الدعوة وأصدر عام 1970 لائحة تقر تشكيل لجنة بحث برلمانية مهمتها دراسة المشكلات، وتحليل بدائل السياسات لتقديمها إلى اللجان المتخصصة قبل مناقشتها لمشروعات السياسات العامة المعروضة عليها، وكانت المهام التي حددها "درور" لمحللي السياسات العامة تتمثل:

- ❖ التحليل النظمي للمشكلات ولبدائل السياسات باستخدام الأدوات الكمية وتقنيات التحليل الاقتصادية.
- ❖ توظيف المناهج العلمية في تحديد الأسباب والعوامل البيئية المؤثرة بالسياسات العامة.
- ❖ أن يكون لتحليل السياسات وظائف مهنية متخصصة ويوكل لها القيام بجمع المعلومات واجراء الدراسات وتقديم الخيارات المتاحة للمشكلات العامة ليكونوا بمثابة خبراء ومستشارين للقياديين الحكوميين.

وفي عام 1974 أصدرت المنظمة للدولية لمعلهد ومدارس الإدارة العلمة، وأدخلت ضمن هذا البرنامج تخصص السياسات العامة كمتطلب رئيسي، ودعمته ببرنامج تطبيقي يتخصص فيه الدارسون في مجال ما من مجالات الشؤون العامة المختلفة.

وفي عام 1977 عقدت جمعية الإدارة العامة الأمريكية لقاء علميا كرسته لتقييم أداء حقل تحليل السياسات على المستوى الأكاديمي في الجامعات وعلى المستوى التطبيقي العملي في الكونغرس ثم في الولايات والمحليات، وكذلك حددت دور المؤسسات الخاصة وغير الحكومية التي تخصصت في تحليل السياسات وقد شخصت بعض السلبيات وأوضحت بعض المنجزات.

ومع بداية حقبة التسعينيات انتشر مفهوم العولمة والذي يحمل في طياته ظاهرة مركبة لها أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والاتصالية، الذي أصبح أمرا واقعا مع ظهور منظمة التجارة العالمية، وانتشار الشركات المتعددة الجنسيات وبزوغ التكتلات الاقتصادية الدولية.

أما على المستوى السياسي انتشرت مصطلحات التحول الديمقراطي، حقوق الانسان، الجندر، كما تصاعد دور منظمات الأمم المتحدة، وبدأ الحديث عن أزمة الدولة القومية.

أما على المستوى الاتصالي بدأ الحديث عن أن العالم أصبح قرية صغيرة كما كان أحد ثمار الثورة المعلوماتية ابراز قضايا واهتمامات عالمية وتيسير نقل الأحداث في مختلف أنحاء العالم.

واتسع نطاق الاهتمام بتحليل السياسة العامة مع التطورات العالمية، وأصبحت هناك قضايا تحتل أجندة السياسات العامة ذات صبغة عالمية، وقد أصبحت منهجية تحليلها تجمع بين الأسلوب الكمي والنوعي وتأخذ بالأسلوب المقارن.